مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

الصانع: انتشار الفساد الإداري دليل غياب التشريعات الفعّالة

قال مرشح الدائرة الثالثة المحامي رياض الصانع ان الفساد يضرب الوطن بأكمله وعلى الحكومة الحالية ومجلس الأمة القادم مسؤولية كبيرة في التصدي لظاهرة الرشوة والمحسوبية في كل قطاعات العمل وان ارتفاع الفساد الإداري في اي مجتمع دليل واضح على غياب التشريعات الفعالة وضعف عام للقانون ودليل قوي على تدني فاعلية الرقابة الحكومية وغياب مبدأ المحاسبة وانعدام المساءلة، وان انتشار هذه الظاهرة معلوم للجميع وان الإتاوات السياسية ولعبة الانتخابات هي أساس انتشارها وأصبح كل من له معرفة بنائب بمجلس الأمة او مسؤول كبير يحصل على حقوق ومزايا وبدلات ومراكز هو في الأصل لا يستحقها وأصبح من ليست له واسطة او عدم قدرة على دفع الرشوة مهضوم جميع الحقوق.

والسؤال هنا: هل ستفعل الحكومة الحالية وأعضاء مجلس الأمة القادم في الحد من هذه الظاهرة؟ هل يقف الجميع مكتوفي الأيدي أمام فوضى إدارية من رشوة ومحسوبية في كل مكان ولابد من قطع دابر هذه الظاهرة لأن جميع الأمور تسير عكس الاتجاه ومن سيئ الى أسوأ، ورغم ان الكويت مصدقة على اتفاقية مكافحة الفساد الإداري للحد من الجرائم خلال أداء الوظيفة الإدارية واستغلالها إلا اننا نحتاج الى إصدار تشريع يحدد ويجرم ظاهرة الفساد الإداري من الأفعال التي يقدم عليها الموظف المكلف بالخدمة العامة.

وفي هذا السياق لابد من محاسبة سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ومحاسبة كل من يقوم بذلك من أعضاء مجلس الأمة وغيرهم لأن هذه المخالفات تضر وتنسف مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين ويجب النظر الى معايير الكفاءة والخبرات العلمية وحاجة المجتمع الى الفرد المناسب في المكان المناسب وان الديانات السماوية عامة والدين الإسلامي خاصة أمر بالأمانة والبعد كل البعد عن الرشوة والمحسوبية واختيار الأفضل في الكفاءة او تولي الأمور، فقال رسول الله ﷺ: «من ولي أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله» صدق رسول الله ﷺ. ومن أجل ذلك سأقوم بإذن الله في البرنامج الانتخابي، والذي أسعى الى تطبيقه في ارض الواقع بتتبع وتعقب ومساءلة وتجريم المستفيدين من هذه الجرائم وكل من يساهم او يحصل على منفعة مادية او معنوية بناء على رشوة أو محسوبية وأن ينال العقوبة الجزائية المناسبة، بالإضافة إلى العقوبات الجزائية الحالية ونسعى الى تعديل وتشريع كل هذه التعديات.

رياض الصانع

قال إنها تتطلب تعزيز التعاون بين السلطتين

الداهوم: مطلوب رؤية وطنية تحرك المياه الراكدة وتدفع عجلة التنمية

شدد مرشح الدائرة الأولى أنور الداهوم على ضرورة صياغة رؤية وطنية ترتكز على عدد من الأسس من شأنها تحريك المياه الراكدة ودفع عجلة التنمية وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مشيرا إلى أهمية ان تصاغ هذه الرؤية وفق متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة.

وقال الداهوم في تصريح صحافي ان أسس هذه الرؤية المبتغاة يجب ان تتضمن حزمة من القوانين الإصلاحية على ان تكون المشاريع التنموية نقطة الارتكاز فيها.

وأوضح الداهوم انه يجب ان يتعاون المجلس المقبل مع حكومة رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك وان يمنحها الفرصة الكافية لإثبات جديتها في تحقيق الإصلاحات المطلوبة ودفع عجلة التنمية على ان تكون المشاريع التنموية على رأس أسس تقييم مدى نجاح الحكومة من عدمه، مشددا على ضرورة ان يتزامن ذلك مع إقرار عدد من القوانين المهمة من بينها قانون استقلال القضاء، واضاف الداهوم ان على الحكومة إقرار قانون استقلال القضاء الذي نحن في أشد الحاجة اليه، فلا يستقيم الحديث عن استقلال السلطة القضائية من دون إقرار هذا القانون الذي سيزيد إقراره ثقتنا في القضاء كما ان تبني الحكومة لهذا القانون من شأنه ان يؤشر الى رغبتها في بداية صفحة جديدة من التعاون مع السلطة التشريعية.

أنور الداهوم

وقال الداهوم ان على مختلف الأطراف ان تقدم مصلحة الوطن على اي مصلحة أخرى وان نطوي صفحة الماضي ونعمل على إرساء واقع جديد يرتكز على استكمال مسيرة التشريعات الإصلاحية وتفعيل دولة القانون والدستور وتشريع الأبواب من اجل تنفيذ المشاريع التنموية.

مؤكدا انه اذا تم التوافق على منح الحكومة فرصة «ممنهجة»، مبنية على أسس واضحة فساعتها يمكن محاسبتها اشد الحساب اذا أخفقت وتجاوزت كما سيكون مستحقا الإشادة بها ان أصابت.

واختتم الداهوم تصريحه بتأكيد ان الرهان في المرحلة المقبلة لتجاوز ما شهدته البلاد من ترد في مختلف المجالات التعليمية والصحية والتنموية، ليس على الحكومة فحسب وان كانت هي المسؤول الأول في هذا الشأن وإنما المسؤولية ستقع أيضا على عاتق السلطة التشريعية التي يجب عليها ان تمارس دورا أكثر فاعلية على مختلف المستويات رقابيا وتشريعيا من دون إفراط ولا تفريط.

قال إن الملف الاقتصادي واستقلالية القضاء والحفاظ على الدستور أهم أولوياته

دشتي: سأدافع عن الشرعية الدستورية المستهدفة من الخارج

قال مرشح الدائرة الأولى عبدالحميد دشتي ان رؤيتي الانتخابية حافلة بالإصلاحات في شتى المجالات، السياسية منها والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، متمنيا على الناخبين أن يحسنوا الاختيار وأن يلبوا دعوة صاحب السمو أمير البلاد في اختيار الأفضل.

وأضاف دشتي في تصريح صحافي «ان رؤيتي الانتخابية، ستحمل العديد من القضايا التي تهم المواطن في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية، حيث ان الملف الاقتصادي سيكون من أهم أولوياتي، والذي سأتطرق من خلاله الى كيفية النهوض بالاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل وكيفية معالجة آثار الركود الاقتصادي العالمي عليه، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية وصندوق احتياط الأجيال، من خلال تفعيل الرقابة عليه، من أجل تأمين مستقبل الأجيال القادمة».

عبدالحميد دشتي

وشدد دشتي على أهمية تطوير آلية الاستثمار في القطاعات المختلفة، وايلاء وضع سوق الكويت للأوراق المالية الأهمية اللازمة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على تنفيذ رغبة سمو الأمير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

وشدد دشتي على ضرورة استقلال السلطة القضائية، من خلال إجراء عدد من التعديلات على قانون القضاء، كفيلة بتحقيق الاستقلالية اللازمة، وتستطيع من خلالها السلطة القضائية القيام بدورها على النحو المطلوب بكل حيادية وشفافية ونزاهة.

وفي هذا السياق أعلن تبنيه للورقة المطروحة من جمعية المحامين الكويتية، والتي تهدف الى تحقيق ما يصبو اليه، من تفعيل مبدأ استقلالية القضاء وإقرار قانون مخاصمة المتقاضين الذي يضمن حق المتقاضين من العبث.

وفيما يخص الإصلاحات السياسية، أشار دشتي الى أنه يحمل لوطنه العديد من الاقتراحات الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي، والتي تبدأ من العمل على التمسك بالثوابت الدستورية والأعراف الوطنية، وتفعيل دولة المؤسسات، من خلال تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع، والتمسك بدستور 1962، من خلال تطبيق جميع مواده، وقبل ذلك الحفاظ على وحدتنا الوطنية.

وأضاف «كما أن الإصلاح السياسي يتحقق من خلال إعادة ترتيب بيت الحكم لضمان استمراره في ذرية مبارك الصباح، مشددا على انه سيعمل على الدفاع عن الشرعية الدستورية، المستهدفة من الخارج، من خلال تحجيم اذرعها في الداخل».

وفي رسالة وجهها الى المتجنسين، قال دشتي «على كل من استوطن الكويت في السنوات الأخيرة وتجنس بجنسيتها، احترام ثقافة أهلها المواطنين الأصليين، والتوقف عن العبث ومحاولة فرض ثقافتهم المستوردة، لاسيما السيئ منها وما أكثره».

القلاف يشن هجوماً عنيفاً على مرشحي المعارضة: يتاجرون بقضية الإيداعات للعودة إلى المجلس

حذر مرشح الدائرة الخامسة المحامي نوري القلاف من استخدام قضية الإيداعات المليونية التي فجرت الأزمة السياسية الأخيرة في البلاد كورقة انتخابية من باب المتاجرة بهذه القضية من قبل بعض المرشحين في محاولة لكسب تأييد الناخبين من خلال الاتهامات العشوائية غير المستندة إلى أي دليل غير الكلام الذي سمعه الجميع في الساحات والتظاهرات دون أدنى دليل يرقى إلى ادانة من وجهت إليهم هذه الاتهامات.

وقال القلاف في تصريح صحافي ان الأصل في القضاء ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، إلا ان نواب ما يسمى بالمعارضة عندنا قلبوا المعادلة فأصبح المتهم مدانا حتى تثبت براءته، مشيرا إلى انه من غير المقبول ان تساق اتهامات كبيرة كهذه ويتم استخدامها كمادة انتخابية لدى بعض المرشحين، خصوصا ان التحقيقات لاتزال جارية في القضية ولم توجه النيابة العامة أو القضاء أي تهمة رسمية للمتهمين. وأضاف ان «أغنى الغنى هو العقل، وأكبر الفقر الحمق، وأوحش الوحشة العجب وأكرم الكرم حسن الخلق». وأشار القلاف إلى اننا نراهن على الوعي الانتخابي لدى المواطنين وخصوصا الشباب منهم بوجه من يريد المتاجرة بقضية الاصلاح ومحاربة الفساد التي كانت عنوانا للحراك السياسي والشبابي مؤخرا، داعيا الجميع إلى وضع مصلحة الكويت في مقدمة البرامج الانتخابية والابتعاد عن التكسب الرخيص من خلال الضرب تحت الحزام لنواب سابقين منهم أصحاب تاريخ من غير الجائز الإساءة لمكانتهم وأشخاصهم لأهداف انتخابية آنية، ومشددا على ضرورة انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات التي تجريها النيابة وعندها سنكون أول من يدين من تثبت عليه التهم كي نكون صادقين أمام الله وأمام أنفسنا أمام المواطنين. وفيما شدد القلاف على ان المرحلة المقبلة تتطلب تغييرا حقيقيا في الوجوه والأداء واتاحة الفرصة أمام الوجوه الجديدة لخدمة الكويت، أكد ان ذلك لا يجب أن يكون على حساب كرامات المرشحين الآخرين والتشهير بهم، مبديا أسفه لانتقال لغة التجريح إلى الشارع من بعض من وضعت فيهم الأمة ثقتها وائتمنتهم على بيتها فإذا بهم يقتحمون بيت الأمة في ليلة ظلماء ضاربين بكل القيم الديموقراطية والقانونية التي تعيشها الكويت عرض الحائط من أجل مصالح وخلافات شخصية وأجندات خاصة لدى البعض.

نوري القلاف

«اتجاهات» يطلق تقريره عن نواب التجمع السلفي في مجلس 2009

ثلاثي السلف السلطان والعمير والمطير رفضوا استجواب الشيكات للمحمد

أصدر مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة تقريره الأول عن مواقف التصويت لنواب التجمع السلفي بعد حل مجلس الأمة وذلك في إطار سلسلة من التقارير النوعية المعتمدة على محددات البحث العلمي المنهجي والبعيدة عن أي توجهات سياسية أو أيديولوجية، حيث يسلط الضوء عبر هذه التقارير على تحليل اتجاهات تصويت النواب ومواقفهم في إطار تقسيمة الكتل السياسية والقريبين منهم في التوجه خلال الفصل التشريعي الثالث عشر بموضوعية واستقلالية، ومن واقع جداول ونتائج التصويت فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة الى طلبات عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وتشكيل اللجان وحضور جلسات رفع الحصانة عن النائبين د.فيصل المسلم وخلف دميثير.

التجمع السلفي يمثله النائبان علي العمير وخالد السلطان اضافة الى النائب محمد المطير القريب منهما في التوجه ليصبح اجمالي الكتلة 3 نواب (2+1)، وأكد «اتجاهات» في سياق التقرير ان مواقف تصويت نواب السلفي شابها نوع من الانقسام وعدم التوحد التصويتي بشكل كلي حول غالبية القضايا المحددة في الجداول المشار اليها أدناه خاصة في تلك التي حضرها النواب الثلاثة مجتمعين.

فمن بين القضايا الـ 27 الواردة في الجداول لم يحدث ان اتفقت الكتلة بأعضائها الثلاثة إلا في 5 قضايا فقط هي الخصخصة وخطة التنمية وتشكيل لجنة محمد الميموني ورفض عدم التعاون مع رئيس الوزراء في استجواب الشيكات ورفض طرح الثقة في وزير الداخلية، ومن ناحية أخرى غالبية أعضاء التجمع اتفقوا تصويتيا أيضا حول عدد من القضايا التي حضرها نائبان فقط وتغيب عنها نائب مثل الميزانية العامة للدولة وإعفاء اللحى.

وبالنسبة لتصويت نواب السلفي على ابرز القضايا الرقابية أفاد «اتجاهات» بان النواب الثلاثة لم يتفقوا مجتمعين إلا على قضيتين فقط من أصل 11 قضية واردة في الجدول وهما رفض عدم التعاون مع ناصر المحمد في استجواب الشيكات ورفض طرح الثقة بوزير الداخلية الخالد بينما اتفق كل من علي العمير وخالد السلطان على منح وزير الإعلام الثقة بينما تغيب المطير عن الجلسة، كما اتفق النائبين أنفسهما على رفض سرية استجواب ضرب النواب، ورفض سرية استجواب الطبطبائي وهايف والوعلان في حين وافق عليهما النائب المطير.

ومن الأهمية بمكان الاشارة الى ان هناك تحولا كبيرا في مواقف النائب السابق «محمد المطير» حيث سبق أن أيد تأجيل استجواب السعدون والعنجري لرئيس الوزراء لمدة عام، وأيد إحالة استجواب الفهد للتشريعية وعارض طرح الثقة في استجواب الإعلانات الأول والثاني لوزير الداخلية جابر الخالد وبرأ ساحته السياسية، ومنح رئيس الوزراء ناصر المحمد الثقة في استجواب د.فيصل المسلم واستجواب البراك والملا والحربش.

ومن ناحية اخرى ساند النائب السابق علي العمير رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد في كل الاستجوابات التي قدمت في حقه ومنحه الثقة ودخل في حرب كلامية مع النائبين وليد الطبطبائي وفيصل المسلم أثناء دفاعه عن المحمد، كما ساند وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد في الاستجوابين المقدمين في حقه وساند وزير الإعلام السابق الشيخ احمد العبدالله.

وفيما يخص تصويت نواب السلفي بشكل إجمالي على القضايا التشريعية الواردة في الجدول أوضح «اتجاهات» أن نواب التجمع الثلاثة وافقوا مجتمعين على الخصخصة وخطة التنمية. بينما صوت كل من علي العمير ومحمد المطير بالموافقة على الميزانية العامة للدولة وتغيب عنها السلطان، كما اتفق نفس النائبين على صندوق المتعثرين ورفضها السلطان. في حين اتفق العمير والسلطان على هيئة سوق المال ورفضها المطير بينما امتنع نفس النائبين عن التصويت على الخدمة المدنية للمرأة التي رفضها المطير.

وخالف السلطان باقي نواب التجمع بامتناعه عن التصويت على سرية استجواب د.فيصل المسلم لناصر المحمد كما وافق منفردا على عدم التعاون الثاني برئيس الوزراء، كما ان النائب خالد السلطان نفسه هو النائب الوحيد من أعضاء التجمع السلفي الذي انسحب من جلسة التصويت على تأجيل استجواب الرئيس لمدة عام.

ويذكر ان العمير رفض إحالة استجواب الفهد للتشريعية وأيدها السلطان والمطير، ووافق العمير على رفع استجواب العنجري والسعدون من جدول الأعمال.

ومن الأهمية بمكان الاشارة الى ان التجمع السلفي وافقوا مجتمعين على تشكيل لجنة محمد الميموني، في حين كان خالد السلطان هو الوحيد الذي وافق على تشكيل لجنة الإيداعات المليونية ولم يصوت فيها المطير والعمير، كما رفض العمير ترأس البراك لجنة القرض الروسي بينما وافق عليها السلطان وتغيب عنها المطير.

وفيما يخص حضور جلسات حصانة النائب فيصل المسلم يذكر ان النائبين خالد السلطان ومحمد المطير حضرا الجلسات الثلاث بينما تغيب النائب علي العمير عن جلسة واحدة.

خالد المضاحكة

السلطان انضم إلى معسكر المعارضة مع أزمة حصانة المسلم

العمير أيّد رفع استجواب العنجري والسعدون من جدول الأعمال ورفض ترؤس البراك لجنة القرض الروسي

من بين 27 قضية لم تتفق الكتلة بأعضائها الثلاثة إلا على 5 قضايا

جمعية الدعية التعاونية
Da'iya Co.Op.Society

فتح باب الترشيح
لعضوية مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات

بناءً على قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١١/١٢ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩م تعلن جمعية الدعية التعاونية عن:

أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام ٢٠١٢ اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/٢م - لمدة ثلاثون يوماً تنتهي بنهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/٣١م الساعة ٣ عصراً ، وذلك لانتخاب ثلاثة أعضاء بدلاً من الأعضاء الذين انتهت عضويتهم.

وذلك حسب الشروط التالية:

١. أن يكون المرشح بالغاً من العمر (٢١) إحدى وعشرين سنة ميلادية وأكثر.
٢. أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة.
٣. أن يكون المرشح مستكملاً لملف عضويته في الجمعية مع ضرورة إحضار التالي:
أ- البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها - صورة الجنسية.
ب- صورة شخصية.
ت- إذن من جهة العمل للعسكريين.

ثانياً: فتح باب القبول لطلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام ٢٠١٢م - متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/٢م ولمدة ثلاثين يوماً وتنتهي بنهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١٢/٣١م - الساعة ٣ عصراً.

ثالثاً: على أعضاء الجمعية العمومية ضرورة مراجعة إدارة الجمعية لاستكمال ملفات واحضار صورة من البطاقة المدنية الجديدة

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة